

شركة مبرد القابضة - ش.م.ك.ع.
وشركاتها التابعة
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة ميرد القايزة - ش.م.ك.ع.
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
8	بيان التدفقات النقدية المجمع
41 - 9	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مبرد القابضة - ش.م.ك.ع. وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مبرد القابضة - ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2018، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة" الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأنها لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. هذا ولقد قمنا بعرض أمور التدقيق الهامة التالية.

تقييم العقارات الاستثمارية

إن تقييم العقارات الاستثمارية هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراء وأحكاماً مهمة وتمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة، والذي يعتمد تقييمها بشكل كبير على التقديرات، لذلك قمنا باعتبار تقييم العقارات الاستثمارية كأمر تدقيق هام. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مرخص لهم في التقييم مرة واحدة على الأقل في السنة. إن هذه التقييمات تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة افتراضات السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام تقنيات تقييم كطريقة التدفقات النقدية المخصومة وأسعار السوق المقارنة، أخذاً بالاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم من قبل المقيمين المرخص لهم، كما وأنها ركزنا على مدى كفاية الإفصاح عن تقييم العقارات الاستثمارية. تظهر تلك الإفصاحات المتعلقة بهذا البند في إيضاح رقم 11 حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم، ونتوقع الحصول على باقي فقرات التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرفقة بها ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي ضوء ذلك، تحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا بناءً على ما قمنا به من عمل على المعلومات الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، وجود أي أخطاء مادية، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولين عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة إرتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.


دايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
10 فبراير 2019

2017	2018	إيضاحات	الموجودات
			الموجودات المتداولة :
2,140,122	3,743,823	3	نقد ونقد معادل
4,000,000	-		ودائع استثمارية
2,209,214	1,107,904	4	مدینون وأرصدة مدينة أخرى
-	10,214	5	مستحق من طرف ذي صلة
763,004	580,839	6	مخزون
9,112,340	5,442,780		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة :
1,002,100	-	7	موجودات مالية متاحة للبيع
-	901,910	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,815,271	3,866,830	10	استثمارات في شركة زميلة
8,349,003	13,217,854	11	عقارات استثمارية
1,568,270	1,518,134	12	ممتلكات وعقارات ومعدات
91,005	91,005		شهرة
14,825,649	19,595,733		مجموع الموجودات غير المتداولة
23,937,989	25,038,513		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة :
1,830,090	2,502,692	13	دائنو إيجار تمويلي
1,097,452	1,429,163	14	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
700	655	5	مستحق إلى طرف ذي صلة
2,928,242	3,932,510		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة :
913,215	499,844	13	دائنو إيجار تمويلي
369,876	429,689	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
1,283,091	929,533		مجموع المطلوبات غير المتداولة
4,211,333	4,862,043		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
16,369,277	16,369,277	16	رأس المال
777,717	955,086	17	احتياطي إجباري
-	(476,135)	19	أسهم خزانة
84,388	84,388		احتياطي أسهم خزانة
15,072	-		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
1,588	(3,594)		بنود حقوق ملكية أخرى
117,874	117,874		أثر التغيرات في الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة
(1,785,944)	(1,768,988)		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
4,089,333	4,841,265		أرباح مرحلة
19,669,305	20,119,173		حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
57,351	57,297		الحصص غير المسيطرة
19,726,656	20,176,470		مجموع حقوق الملكية
23,937,989	25,038,513		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

رئيس مجلس الإدارة
عبدالله محمد الخطي

2017	2018	إيضاحات	
1,421,071	1,108,564		صافي المبيعات
(1,064,502)	(870,929)		تكلفة المبيعات
356,569	237,635		مجمّل الربح
904,915	731,002		إيرادات عمليات النقل والتأجير والصيانة
(560,155)	(527,148)		تكلفة عمليات النقل والتأجير والصيانة
344,760	203,854		مجمّل الربح
1,171,833	1,340,838		إيرادات التأجير
(224,241)	(250,736)		تكلفة التأجير
947,592	1,090,102		مجمّل الربح
1,648,921	1,531,591		مجموع مجمل الربح
(733,350)	(688,300)	20	مصاريف عمومية وإدارية
(38,373)	(36,270)	12	استهلاكات
(5,018)	(9,442)	4	صافي مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	(1,018)	6	صافي مخصص مخزون بطيء الحركة
872,180	796,561		ربح التشغيل
58,455	148,420	21	صافي أرباح استثمارات
(198,195)	-		خسائر انخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
138,432	32,633	10	الحصة من نتائج أعمال شركة زميلة
1,662,922	-		ربح بيع استثمار في شركة زميلة
(394,946)	682,000	11	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
84,544	73,241		إيرادات عوائد
(216,227)	(214,836)		مصاريف تمويلية
14,568	(3,344)		فروقات تحويل عملات أجنبية
21,550	300,455	22	إيرادات أخرى
(84,546)	-		مخصصات أخرى
1,958,737	1,815,130		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(14,920)	(13,303)	2 (ق)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(48,062)	(46,099)	2 (ر)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(16,229)	(15,917)	2 (ش)	حصة الزكاة
(30,000)	(30,000)	5	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,849,526	1,709,811		ربح السنة
1,844,099	1,668,373		المتعلق بـ :
5,427	41,438		مساهمي الشركة الأم
1,849,526	1,709,811		الحصص غير المسيطرة
فلس	فلس		
11.27	10.30	23	ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

2017	2018	
1,849,526	1,709,811	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		<u>ينود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع</u>
		<u>المتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع:</u>
(498)	-	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
38,840	-	المحول إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عن بيع استثمار في شركة زميلة
25,368	16,956	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
63,710	16,956	
1,913,236	1,726,767	مجموع الدخل الشامل للسنة
		المتعلق بـ:
1,907,818	1,685,329	مساهمي الشركة الأم
5,418	41,438	الحصص غير المسيطرة
1,913,236	1,726,767	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مورد القابضة - ش.م.ك.ج. وشركتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية المتأصلة بسماهي الشركة الأم	أثر التغيرات										
	في الدخل	التغيرات الأخرى	في الدخل	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	
مجموع حقوق الملكية	المحصون غير المسيطرون	المجموع الجزئي	أرباح مرحلة احتياطي ترجمة صلات أجنبية	التغيرات الأخرى	بورده حقوق ملكية أخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى	التغيرات الأخرى
19,726,656	57,351	19,669,305	4,089,333	117,874	1,588	15,072	84,388	-	777,717	16,369,277	
59,077	(61)	59,138	79,392	-	(5,182)	(15,072)	-	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
19,785,733	57,290	19,728,443	4,168,725	117,874	(3,594)	-	84,388	-	777,717	16,369,277	أثر تطبيق المعول الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 (إيضاح 2)
1,709,811	41,438	1,668,373	1,668,373	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد في 1 يناير 2018 (معدل السنة
16,956	-	16,956	-	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الدخل التام الأخر للسنة
1,726,767	41,438	1,685,329	1,668,373	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الدخل التام الأخر للسنة
(476,135)	-	(476,135)	-	-	-	-	-	-	-	-	شراء أسهم خزائنة
(818,464)	-	(818,464)	(818,464)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات نقدية 5% (إيضاح 24)
(41,431)	(41,431)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات نقدية إلى المحصون غير المسيطرون المحول إلى الاحتياطي الأجنبي
-	-	-	(177,369)	-	-	-	-	-	177,369	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
20,176,470	57,297	20,119,173	4,841,265	117,874	(3,594)	-	84,388	(476,135)	955,086	16,369,277	
18,631,884	51,933	18,579,951	3,281,001	57,062	1,588	15,561	84,388	-	582,386	16,369,277	الرصيد في 1 يناير 2017
1,849,526	5,427	1,844,099	1,844,099	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
63,710	(9)	63,719	(21,972)	60,812	-	(489)	-	-	-	-	مجموع (الخسارة) الشاملة الدخل التام للسنة
1,913,236	5,418	1,907,818	1,822,127	60,812	-	(489)	-	-	-	-	توزيعات نقدية 5% (إيضاح 24)
(818,464)	-	(818,464)	(818,464)	-	-	-	-	-	195,331	-	المحول إلى الاحتياطي الأجنبي
-	-	-	(195,331)	-	-	-	-	-	-	-	
19,726,656	57,351	19,669,305	4,089,333	117,874	1,588	15,072	84,388	-	777,717	16,369,277	الرصيد في 31 ديسمبر 2017

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

2017	2018	إيضاحات
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,958,737	1,815,130	
59,424	53,526	12 تسويات : استهلاكات
5,018	9,442	4 صافي مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	1,018	6 صافي مخصص مخزون بطيء الحركة
(58,455)	(148,420)	21 صافي أرباح استثمارات خسائر انخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
198,195	-	10 الحصة من نتائج أعمال شركة زميلة
(138,432)	(32,633)	11 أرباح بيع استثمار في شركة زميلة
(1,662,922)	-	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية إيرادات عوائد ودائع
394,946	(682,000)	مصاريف تمويلية
(84,544)	(73,241)	15 مخصصات أخرى
216,227	214,836	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
84,546	-	أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
57,659	71,542	
(3,149)	-	
1,027,250	1,229,200	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(88,164)	763,857	صافي الحركة على أطراف ذات صلة
9,737	(11,617)	مخزون
(40,423)	181,147	داننون وأرصدة دائنة أخرى
152,734	(503,557)	التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
1,061,134	1,659,030	15 مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(5,864)	(11,729)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة
(7,476)	(17,413)	ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة
(29,205)	(48,062)	حصة الزكاة المدفوعة
(6,663)	(18,818)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(30,000)	(30,000)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
981,926	1,533,008	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
		صافي النقص (الزيادة) في ودائع استثمارية
(2,350,000)	4,000,000	المحصل من بيع استثمار في شركة زميلة
3,669,197	-	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	122,220	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
242,801	-	12 المدفوع لإضافات على ممتلكات وعقارات ومعدات
(7,355)	(3,390)	11 المدفوع لإضافات على عقارات استثمارية
-	(2,300,000)	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
3,150	-	9 صافي المدفوع لاقتناء شركة تابعة
-	(958,497)	توزيعات نقدية مستلمة
18,181	49,876	إيرادات فوائد مستلمة
64,565	59,390	
1,640,539	969,599	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
		صافي الحركة على أقساط داننو إيجار تمويلي
(426,422)	255,794	19 المدفوع لشراء أسهم خزانة
-	(476,135)	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
(1,202,828)	(468,669)	مصاريف تمويلية مدفوعة
(221,037)	(211,399)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(1,850,287)	(900,409)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(62,142)	1,503	
710,036	1,603,701	صافي الزيادة في نقد ونقد معادل
1,430,086	2,140,122	نقد ونقد معادل في بداية السنة
2,140,122	3,743,823	3 نقد ونقد معادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1. تأسيس ونشاط الشركة الأم

إن شركة مبرد القابضة - ش.م.ك.ع. "الشركة الأم" هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة موثق لدى وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - تحت رقم 366/ جلد 1 بتاريخ 6 مارس 1996، وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري بموجب مذكرة رقم 12/5 بتاريخ 4 ديسمبر 2017، الصادرة من إدارة الشركات المساهمة بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 22 نوفمبر 2017، تمت الموافقة على ما يلي:

تعديل المادة رقم (2) من عقد تأسيس الشركة الأم والمادة الأولى من النظام الأساسي فيما يخص اسم الشركة الأم كما يلي:
المواد بعد التعديل: اسم الشركة الأم هو "شركة مبرد القابضة - ش.م.ك.ع."

تعديل المادة رقم (5) من عقد تأسيس الشركة الأم والمادة رقم (4) من النظام الأساسي والخاصة بالأغراض التي تأسست من أجلها الشركة الأم كما يلي:

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة الأم هي كما يلي:

- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها.
- استثمار أموال الشركة الأم في الإلتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- تمويل أو إقراض الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً وكفالتها لدى الغير، وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن عشرين بالمائة.
- تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية أو النماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتاجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.

وتتقيد الشركة الأم في ممارسة أعمالها بتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المتقدمة على أنها تجيز للشركة الأم القيام بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أعمال ربوية في صورة فوائد أو أية صورة أخرى.

يكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن الشركة الأم مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 64715 بتاريخ 10 أكتوبر 2004.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو خيطان القديمة شارع 22 قطعة 29، دولة الكويت.

إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 39.152% من قبل شركة أعيان للإجارة والاستثمار - ش.م.ك.ع. (عامة) ("الشركة الأم الرئيسية").

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 10 فبراير 2019. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم حيث لها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والعقارات الاستثمارية والتي تدرج بقيمتها العادلة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2018، وبيانها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يحل هذا المعيار، الذي يبدأ سريانه اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2018، محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويشمل نموذج الخسائر الإلتزامية المتوقعة لغرض احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية والمتطلبات العامة الجديدة لمحاسبة التحوط. كما سوف تظل الإرشادات حول تحقق أو عدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بدون تغيير. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 - ج) حول أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحدد إطاراً شاملاً لكيفية وتوقيت الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي (18) – الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي (11) – عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (15) – اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

يسري هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى مثل معيار المحاسبة الدولي (17). كما توفر متطلباته نموذجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. كما سيحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة، ومدى وتوقيت الإيرادات وكذلك عدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء. لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي تغيير في السياسات المحاسبية للمجموعة أو أي تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 - س) حول أثر التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) – معاملات العملات الأجنبية والدفعة المقدمة
تسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح أنه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبني للموجودات، المصاريف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعة المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة مبدياً بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة من الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات مقدما متعددة، فإنه يجب على المنشأة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل دفعة مقدمة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) – استثمار في شركات زميلة وشركات المحاصة
توضح التعديلات ما يلي:

- (أ) يجوز للمنشأة التي هي منظمة لمشاركات رأس المال، أو أي منشأة أخرى مؤهلة، أن تقوم عند الاعتراف المبني لكل استثمار وذلك لقياس استثماراتها في الشركات الزميلة وشركات المحاصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- (ب) إذا كان للمنشأة والتي ليست بذاتها منشأة استثمارية حصة في شركة زميلة أو شركة محاصة والتي هي منشأة استثمارية، يجوز للمنشأة عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن تختار الاحتفاظ بقياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة الاستثمارية أو شركة المحاصة إلى حصة الشركة الزميلة أو حصة شركة المحاصة في الشركات التابعة. يتم إجراء هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة زميلة استثمارية أو شركة محاصة، وذلك في وقت لاحق من تاريخ (1) الاعتراف المبني بالشركة الزميلة أو شركة المحاصة، (2) تصبح الشركة الزميلة أو شركة المحاصة منشأة استثمارية، (3) تصبح الشركة الزميلة أو شركة المحاصة أو لا شركة أم.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) – تحويل العقار الاستثماري

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك عقارات قيد الإنشاء أو التطوير إلى أو من العقار الاستثماري. تبين التعديلات أن حدوث تغيير في الاستخدام عندما يقابل أو يتوقف عن مقابلة تعريف العقار الاستثماري مع وجود أدلة على تغيير الاستخدام. مجرد تغيير في نية الإدارة في استخدام العقار لا تقدم دليل على تغيير في الاستخدام.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2018 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

لم يكن لتطبيق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) وتعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم (28) ورقم (40) أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للمؤجرين ويتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم (17) مع استثناءات محدودة على الموجودات ذات القيمة المنخفضة والإيجارات قصيرة المدى. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيُعترف المستأجر بالتزام بسداد دفعات الإيجار وإعترافه بالموجودات والتي تمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار.

يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام إما طريقة الأثر الرجعي الكامل أو طريقة الأثر الرجعي المعدل. فيما عدا ذلك فإن المحاسبة عن التأجير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) لم تتغير في معظمها عن معيار المحاسبة الدولي (17). إن المجموعة بصدد احتساب التأثير المحتمل على بياناتها المالية المجمعة الناتجة من تطبيق هذا المعيار. ويتطلب من المستأجر أيضاً إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل: التغير في مدة الإيجار، أو التغير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناتجة من المؤشر أو النسبة المستخدمة لتحديد هذه المدفوعات). وبشكل عام، يقوم المستأجر بتسجيل القيمة الناتجة من إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الأصل الخاضع لحق الاستخدام.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السليبي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المستحق من المبلغ الأصلي القائم (معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي طرف يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الإنهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المحاصة (المشروعات المشتركة)

توضح التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة الزميلة أو شركات المحاصة التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية، ولكن التي في جوهرها تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة (استثمارات طويلة الأجل). ويعتبر هذا التصنيف مناسباً لأنه يعني ضمناً أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ينطبق على تلك الاستثمارات طويلة الأجل. كما أوضحت التعديلات أنه عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تأخذ المجموعة في الاعتبار أي خسائر للشركة الزميلة أو شركة المحاصة، أو خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار والمحقة كتسويات لصافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

دورة التحسينات السنوية 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – دمج الأعمال

توضح التعديلات أن أي منشأة عند اكتساب السيطرة على عمليات مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال على مراحل منها قياس الاستثمارات المملوكة من قبل في موجودات ومطلوبات العمليات المشتركة بالقيمة العادلة. ولقيام بذلك، يقوم المشتري بقياس حصص ملكيته المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على معاملات دمج الأعمال التي يكون تاريخ الحيابة لها في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) – الترتيبات المشتركة

إن أي طرف يشارك في عملية مشتركة ولكنه لا يملك سيطرة مشتركة، قد يحصل على سيطرة مشتركة للعمليات المشتركة والتي تشكل نشاط العمليات المشتركة فيها أعمال ضمن تعريف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3). وتوضح التعديلات عدم قياس الحصص المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المجموعة تلك التعديلات على المعاملات التي تحصل فيها على سيطرة مشتركة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة الدولي (23) – تكاليف الاقتراض

توضح التعديلات أن المجموعة تعامل أي قروض تمت في الأساس لتطوير أصل مؤهل كجزء من القروض العامة عندما تكون كل الأنشطة الضرورية لتجهيز الأصل للاستخدام أو البيع المزمع له كاملة.

تطبق المجموعة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها المجموعة تلك التعديلات للمرة الأولى. تطبق المجموعة تلك التعديلات على المعاملات التي تحصل فيها على سيطرة مشتركة في أو بعد أو الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. وحيث أن سياسة المجموعة الحالية تتماشى مع هذه التعديلات، فإن المجموعة لا تتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة.

إن تلك التعديلات للمعايير لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة مبرد القابضة ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم معا بـ"المجموعة").

نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	أسماء الشركات التابعة
2017	2018			
%99	%99	صناعي	دولة الكويت	شركة باتك للصناعة - ذ.م.م.* شركة مبرد للتنمية والاستثمار المحدودة - ذ.م.م.
%100	%100	خدمات لوجستية	جمهورية السودان	إتشاء الوطنية العقارية - ش.ش.و.
-	%100	عقاري	دولة الكويت	شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقفل)
%98	%98	خدمات لوجستية	دولة الكويت	شركة تكاتف العقارية - ش.م.م.*
%98	%98	عقاري	جمهورية مصر العربية	

* إن نسبة حصة الملكية الفعلية للمجموعة في هذه الشركات التابعة هي 100%.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه .

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها . تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات ، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . تحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة . يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصة غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصة غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصة غير المسيطرة. إن الحصة غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصة في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصة غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصة ملكية المجموعة والحصة غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصة المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصة غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. تقوم الحصة غير المسيطرة بالإعتراف بالخسائر حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيدها. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصة غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلى بيان الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - الأدوات المالية :

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن العوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد ونقد معادل، ودائع استثمارية، مدينين، مستحق من / إلى أطراف ذات صلة، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، داننو إيجار تمويلي وداننين.

• الموجودات المالية :

السياسة المحاسبية التي تسرى اعتباراً من 1 يناير 2018

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 مع تطبيق مبدئي في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تغيير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يؤدي المعيار الجديد إلى تغييرات جوهريّة في محاسبة الموجودات المالية ولبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

1- تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتریات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المتاحة للبيع، المحتفظ بها حتى الاستحقاق، القروض والمدينين) بما يلي:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، المدينين التجاريين، المستحق من أطراف ذات صلة والموجودات الأخرى تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

النقد والنقد المعادل

- يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

ودائع لأجل

- إن ودايع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

مدينون تجاريون

- يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف بمدينيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

عند التحقق المبني، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عندما تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض"، ولا يحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الأخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية غير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في بيان المركز المالي المجمع.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف المجموعة الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزء من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يجوز للمجموعة عند الاعتراف المبني أن تصنف موجودات مالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا كان ذلك يلغي أو يحد بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع الناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

2- انخفاض قيمة الموجودات المالية

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيرات جذرية في محاسبة المجموعة لخسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية عن طريق تبديل طريقة الخسائر المحققة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بطريقة الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من المجموعة تسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ثم يخصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان وتقوم بتقييم انخفاض القيمة على أساس مجمع. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى - الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) - الأدوات المالية التي تراجع قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) - الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فيتم الاعتراف بالمخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

3- المرحلة الانتقالية

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح أدناه:

(أ) لم يتم تعديل أرقام المقارنة. حيث قررت المجموعة إتباع نهج إثبات الفروق في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لا تعكس بشكل عام متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وبالتالي فإن المعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لا تمثل معلومات مقارنة من حيث متطلبات هذا المعيار.

(ب) تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق المبدئي.

- تحديد نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية.
- تصنيف وإلغاء التصنيف السابق لبعض الموجودات والمطلوبات المالية كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن أثر هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 هو على النحو التالي:

الحصص غير المسيطرة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	بنود حقوق ملكية أخرى	أرباح مرحلة	رصيد الإقبال تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (31 ديسمبر 2017)
57,351	15,072	1,588	4,089,333	
-	(15,072)	-	79,392	أثر إعادة التصنيف وإعادة القياس: أدوات ملكية متاحة للبيع إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(61)	-	(5,182)	-	أثر الاعتراف بخسائر الائتمان: الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لأدوات الدين بالتكلفة المطفأة الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق المبدي في 1 يناير 2018
<u>57,290</u>	<u>-</u>	<u>(3,594)</u>	<u>4,168,725</u>	

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدي للمعيار الدولي للتقارير المالية (9)

يوضح الجدول التالي التسوية بين فئات القياس الأولية والقيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) وفئات القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في 1 يناير 2018:

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	القيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	التصنيف الأولي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الموجودات المالية:
2,140,122	2,140,122	التكلفة المطفأة	قروض ومدفونون	تقد وتقد معادل
4,000,000	4,000,000	التكلفة المطفأة	قروض ومدفونون	ودائع استثمارية
2,203,972	2,209,214	التكلفة المطفأة	قروض ومدفونون	مدفونون وأرصدة مدينة أخرى
1,066,421	1,002,100	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	موجودات مالية متاحة للبيع	أدوات ملكية - متاحة للبيع
<u>9,410,515</u>	<u>9,351,436</u>			مجموع الموجودات المالية:
2,743,305	2,743,305	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	المطلوبات المالية
1,097,452	1,097,452	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	دائنتو إيجار تمويلي
700	700	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	دائنتون وأرصدة دائنة أخرى
<u>3,841,457</u>	<u>3,841,457</u>			مستحق إلى طرف ذي صلة
				مجموع المطلوبات المالية

تسويات الأرصدة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بالأرصدة الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وذلك عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

إن الجدول التالي يوضح التسويات بين الأرصدة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والأرصدة الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وذلك عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما في تاريخ 1 يناير 2018:

الرصيد الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس	إعادة التصنيف	الرصيد الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما في 31 ديسمبر 2017	
2,209,214	-	-	2,209,214	مدفونون وأرصدة مدينة أخرى
(5,243)	(5,243)	-	-	الرصيد أول السنة
<u>2,203,971</u>	<u>(5,243)</u>	-	<u>2,209,214</u>	خسائر الإنخفاض في القيمة
1,002,100	-	-	1,002,100	الرصيد آخر السنة
(1,002,100)	-	(1,002,100)	-	موجودات مالية متاحة للبيع
-	-	(1,002,100)	<u>1,002,100</u>	الرصيد أول السنة
				محول إلى موجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
<u>1,066,421</u>	<u>64,321</u>	<u>1,002,100</u>	<u>1,002,100</u>	الرصيد آخر السنة
<u>1,066,421</u>	<u>64,321</u>	<u>1,002,100</u>	<u>1,002,100</u>	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
				الرصيد أول السنة
				محول من موجودات مالية متاحة للبيع
				الرصيد آخر السنة

السياسات المحاسبية المطبقة حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2017

قررت المجموعة عدم تعديل أرقام المقارنة، وبناء عليه تمثل أرقام المقارنة المعروضة السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المجموعة في السنوات السابقة.

التصنيف:

- حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017، قامت المجموعة بتصنيف الموجودات المالية حسب الفئات التالية:
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - إن السياسة المحاسبية كما هي مذكورة أعلاه بدون تعديلات.
 - قروض وذمم مدينة - إن السياسة المحاسبية كما هي مذكورة أعلاه في بند أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
 - إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - إن الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق ليست من مشتقات الموجودات المالية، كما أن لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ومواعيد إستحقاق ثابتة، ويكون لدى إدارة المجموعة النية الفعلية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.
 - الموجودات المالية المتاحة للبيع - إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.
- إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الإستثمارات وتحدد من قبل الإدارة عند الاعتراف المبني لها.

القياس اللاحق:

لم يتغير القياس عند الاعتراف المبني بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). لاحقاً للاعتراف المبني، يتم إدراج القروض والمدنيين والإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة كما يلي:

- للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- للموجودات المالية المتاحة للبيع والمتمثلة في أوراق مالية بعملة أجنبية - فإن فروق تحويل العملات الأجنبية والمتعلقة بالتغير في التكلفة المطفأة للأوراق المالية يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الاعتراف بالتغيرات الأخرى في القيمة الدفترية في بيان الدخل الشامل الأخر.
- بالنسبة للأوراق المالية وغير المالية والمصنفة كممتاحة للبيع - في بيان الدخل الشامل الأخر.

عند بيع الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن التغيرات التراكمية في القيمة العادلة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتضمن الإيضاح رقم (28) تفاصيل قياس القيمة العادلة للموجودات المالية.

الانخفاض في القيمة:

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة أدوات الملكية والمصنفة كممتاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأداة المالية بحيث يصبح أقل من تكلفته الأصلية يؤخذ في الاعتبار كمؤشر عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأداة المالية، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي انخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر الانخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية:

تظل طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية هي نفسها إلى حد كبير كما كانت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان للمجموعة والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تعرض تلك التغيرات في الدخل الشامل الأخر دون إعادة تصنيف لاحق لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

دائنو إيجار تمويلي

يتمثل دائنو إيجار تمويلي في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبند تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود دائنو إيجار تمويلي. يدرج رصيد عقود دائنو الإيجار التمويلي بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس توزيع نسبي زمني باستخدام طريقة العوائد الفعلية.

يتم إلغاء الإعراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الإلتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

د - المخزون :

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة، وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

في حالة المخزون الصناعي والمخزون تحت التصنيع، تتضمن التكلفة حصة مناسبة من نفقات الإنتاج العامة على أساس الطاقة الإنتاجية العادية.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبتينة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

هـ - العقارات الاستثمارية :

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو إرتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة في الفترة التي حدث بها التغيير.

يمكن تصنيف الحصة في العقارات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تشغيلي كعقارات استثمارية فقط إذا توافقت تلك العقارات مع تعريف العقارات الاستثمارية وكان المستأجر يستخدم طريقة القيمة العادلة. يتم المحاسبة عن الإيجار التشغيلي كما لو كان يمثل إيجار تمويلي.

يتم رسلة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية لأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء إعراف القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الإعراف بالعقارات الاستثمارية عند إستبعادها أو سحبها نهائياً من الإستخدام ولا يوجد أية منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستبعاد. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغيير في إستخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغيير في الإستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الإستخدام.

و - الشركات الزميلة :

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة فيما عدا إذا كان على المجموعة الالتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإقرار بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإقرار به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ز - دمج الأعمال والشهرة :

أ. دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقتناء. تقاس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقتناء كمصرف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 - "الأدوات المالية : التحقق والقياس". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائيا ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ب. الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والإلتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتناء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والإلتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لغرض التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنقاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

إن سياسة المجموعة الخاصة بالشهرة الناتجة عن عملية إقتناء شركة زميلة قد تم عرضها في سياسة الاستثمار في الشركات الزميلة - إيضاح رقم (2 - و).

ح - ممتلكات وعقارات ومعدات :

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسمة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَجُ أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الإنخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات وذلك كما يلي:

سنوات	مباني
20	عدد وأدوات
6 - 4	أجهزة ومعدات
10 - 5	سيارات النقل
10 - 6	أثاث وديكورات
5 - 4	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببونود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الإستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ط - انخفاض قيمة الموجودات :

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ي - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ك - توزيعات الأرباح للمساهمين :

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لارادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات في بيان حقوق الملكية المجمع.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن بيان حقوق الملكية المجمع. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الإلتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمع كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ل - رأس المال :

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

م - أسهم الخزانة :

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقا من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمنا التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقا، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالاصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ن - بنود حقوق ملكية أخرى :

تم استخدام بنود حقوق ملكية أخرى لتسجيل أثر التغيير في ملكية حصص وحقوق ملكية، شركات تابعة من دون فقدان السيطرة.

س - تحقق الإيراد :

يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيراد على أنه "الدخل الناتج من أنشطة المنشأة الاعتيادية" ويتم إنشاء نموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، ويتطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء.

فيما يلي خطوات النموذج الخمس :

- الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية : تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها ، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.
- الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام الأداء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) من الشركات مراعاة الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ، كانت المجموعة تعترف بالإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق عند بيع البضاعة أو تأدية الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة بالصافي بعد خصم المرتجعات، الخصومات والخصومات. كما تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ، يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء ، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة ، و للمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

- **مبيعات البضاعة**
تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقا من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.
- **عقود النقل**
يتم الاعتراف بإيرادات عقود النقل على مدى الوقت بناء على نسبة تكاليف العقد المتكبدة للأعمال المنجزة حتى تاريخه إلى إجمالي تكاليف العقد المقدرة.
- **إيرادات ومصاريف الفوائد**
تحتسب إيرادات ومصاريف الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. عندما يكون هناك انخفاض في قيمة المدينين، تقوم المجموعة بتخفيض القيمة الدفترية لتلك المبالغ إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تقدر بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المتعلق بالأداة المالية، ويتم الاستمرار في إطفاء الخصم كإيراد فوائد.
- **توزيعات الأرباح**
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.
- **الإيجارات**
يتم تحقق إيرادات الإيجارات، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.
- **أرباح بيع إستثمارات**
تقاس أرباح بيع الإستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للإستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.
- **الإيرادات الأخرى**
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

المرحلة الانتقالية

عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، حددت المجموعة أنه لم ينتج أثر جوهري على بياناتها المالية المجمعة.

ع - المخصصات :

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ف - تكاليف التمويل :

إن تكاليف التمويل المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف التمويل، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الإستثمارات المحصلة من الإستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف التمويل الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف التمويل تشمل مصاريف التمويل والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها في المجموعة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

ص - عقود الإيجار :

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. جميع عقود الإيجار الأخرى تصنف كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على إستخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في إستخدام الأصل.

أ. عقد الإيجار التمويلي

المجموعة كمستأجر

إن الموجودات المحتفظ بها تحت عقد إيجار تمويلي يتم الاعتراف بها كموجودات خاصة بالمجموعة وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ بدء عقد الإيجار، أو بمقدار القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار، أيهما أقل. إن الالتزامات المرتبطة بالعقد لصالح المؤجر تظهر في بيان المركز المالي المجمع كالتزامات مقابل عقد إيجار تمويلي. يتم توزيع دفعات الإيجار بين الأعباء التمويلية وتخفيض الالتزام الناشئ عن عقد الإيجار بحيث يكون هناك سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. تدرج الأعباء التمويلية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت مرتبطة مباشرة بموجودات مؤهلة للرسلة، وفي هذه الحالة يتم رسملتها طبقاً للسياسة العامة التي تتبعها المجموعة لتكاليف الإقتراض.

ب. عقد الإيجار التشغيلي

المجموعة كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

ق - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي :

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإجمالي.

ر - ضريبة دعم العمالة الوطنية :

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة الأم المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000، والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006، والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ش - حصة الزكاة :

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ت - العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر المجمع، ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

ث - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة الا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

خ - معلومات القطاع :

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية علي أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ذ - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء :

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة .

1 - تحقق الإيرادات :

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - س) يتطلب آراء هامة.

2 - تصنيف الأراضي :

عند إقتناء الأراضي ، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء علي أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

1. عقارات قيد التطوير :

عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

2. أعمال تحت التنفيذ :

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

3. عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة :

عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للشركة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

4. عقارات استثمارية :

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد ، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي كعقارات استثمارية عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو إن الهدف لم يتم تحديده بعد.

3 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون :

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة الدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

4 - تصنيف الموجودات المالية :

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - ج).

5 - دمج الأعمال :

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل إقتناء أعمال أم إقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات مطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الإقتناء كدمج أعمال عندما يتم إقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المكتتاة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المكتتاة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الإقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الإقتناء على الموجودات والمطلوبات المكتتاة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون إحتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

6 - الضرائب :

تخضع المجموعة عن طريق شركاتها التابعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

7 - تحقق السيطرة :

تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام المجموعة باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

8 - تقييم التأثير الجوهري :

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

ب - التقديرات والافتراضات :

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة :

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2 - الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك :

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

3 - انخفاض قيمة الشهرة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك إختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

4 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون :

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (27). يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقدمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة .

5 - تقييم العقارات الاستثمارية :

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ، حيث يتم استخدام طريقتين أساسيتين لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

1. طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل إستناداً إلى العقود والشروط الأيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.
2. رسملة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار إستناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.
3. تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

6 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية :

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الإستقراء.

3. نقد ونقد معادل

2017	2018
1,265,122	1,243,823
875,000	2,500,000
2,140,122	3,743,823

نقد في الصندوق ولدى البنوك
ودائع بنكية قصيرة الأجل

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل 2.81% (2017: 1.75%) سنوياً، تستحق هذه الودائع تعاقدياً بمعدل 92 يوم.

4. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2017	2018
2,237,516	2,285,625
(1,569,149)	(1,580,772)
668,367	704,853
59,287	49,736
(6,618)	(9,680)
52,669	40,056
1,262,466	207,758
68,744	10,973
45,468	40,985
21,045	17,005
51,950	67,866
38,505	18,408
2,209,214	1,107,904

مدينون تجاريون (أ)
ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)

موظفون مدينون

ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

مدينون آخرون (ج)

دفعات مقدمة للموردين

مصاريف مدفوعة مقدماً

إيرادات مستحقة

تأمينات مستردة

شيكات تحت التحصيل

(أ) مدينون تجاريون:
إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فوائد، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هما كما يلي:

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	2018
		أكثر من سنة	من 181 - 365 يوم	91 - 180 يوم	أقل من 90 يوم	
2,285,625	1,580,771	64,443	201,452	194,444	244,515	2018
2,237,516	1,569,149	-	89,424	100,360	478,583	2017

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 460,339 دينار كويتي (2017: 189,784 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

بتاريخ 14 أكتوبر 2018، أصدرت المحكمة الكلية حكماً نهائياً في القضية رقم 2016/2079 تجاري/25 لصالح المجموعة ضد أحد المدينين وتم إلزامه بدفع مبلغ 512,832 دينار كويتي، والذي تم تكوين مخصص له بالكامل، وسيتم رد مبلغ المخصص عند تنفيذ الحكم وتحصيل المبلغ.

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
يتضمن الإيضاح رقم 27 الإفصاحات المتعلقة بالانكشاف لمخاطر الائتمان وتحليل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. وتشير أرقام المقارنة لمخصص انخفاض القيمة إلى أساس القياس وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 والذي ينطبق على نموذج الخسائر المتكبد، حيث تطبق في السنة الحالية المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يعتبر نموذج للخسارة المتوقعة.

إن حركة مخصص ديون مشكوك في تحصيلها هي كما يلي:

2017	2018	
1,736,320	1,569,149	الرصيد في بداية السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39
-	5,243	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - خسائر الائتمان المتوقعة على الأرباح المرحلة أول السنة (إيضاح 2 - ج)
1,736,320	1,574,392	الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2018
21,978	13,082	المحمل خلال السنة
(172,189)	-	المستخدم خلال السنة
(16,960)	(6,702)	مخصص لم يعد له ضرورة
1,569,149	1,580,772	الرصيد في نهاية السنة

يتضمن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة الحالية مبلغ 3,062 دينار كويتي متعلق بمدينون موظفون.

(ج) يتضمن رصيد المدينون الآخرون مبلغ 204,976 يمثل حصة الشركة الأم في موجودات الشركة الزميلة المستبعدة، والتي تم التنازل عنها لصالح الشركة الأم في تاريخ بيع الشركة الزميلة، والتي في طور تحويلها حالياً بإسمها، بموجب إتفاقية البيع.

5. الإفصاحات المتعلقة بأطراف ذات صلة
قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا، الشركات الزميلة، شركات تحت سيطرة مشتركة والأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع

المجموع		أطراف ذات صلة أخرى	مساهمين رئيسيين	
2017	2018			
-	10,214	10,214	-	مستحق من طرف ذي صلة عقار استثماري (محفظة عقارية مدارة من قبل طرف ذي صلة - إيضاح 11)
2,351,000	2,431,000	-	2,431,000	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	296,022	283,755	12,267	موجودات مالية متاحة للبيع
289,880	-	-	-	مستحق إلى طرف ذي صلة
700	655	-	655	

المجموع		المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة		
2017	2018	أطراف ذات صلة أخرى	مساهمين رئيسيين	
58,000	36,000	36,000	-	إيرادات التأجير
4,886	4,084	-	4,084	تكلفة التأجير
-	45,000	45,000	-	صافي إيرادات إستثمارات
108,383	120,658			مزايا أفراد الإدارة العليا
10,760	12,898			مزايا قصيرة الأجل
30,000	30,000			مزايا نهاية الخدمة
149,143	163,556			مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

مخزون		
2017	2018	
1,014,984	852,205	مواد خام - قطع غيار
78,553	60,185	بضاعة تحت التصنيع
1,093,537	912,390	
(330,533)	(331,551)	يطرح : مخصص مخزون متقادم وبطيء الحركة (أ)
763,004	580,839	

(أ) إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2017	2018	
330,533	330,533	الرصيد في بداية السنة
-	3,589	المحمل خلال السنة
-	(2,571)	مخصص مخزون بطيء الحركة لم يعد له ضرورة
330,533	331,551	الرصيد في نهاية السنة

موجودات مالية متاحة للبيع		
2017	2018	
4,988	-	مسعرة :
4,988	-	أسهم ملكية
		المجموع
334,691	-	غير مسعرة :
662,421	-	أسهم ملكية
997,112	-	محافظ استثمارية
1,002,100	-	المجموع
		الإجمالي

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، قررت المجموعة إعادة توييب إستثمارات بمبلغ 1,002,100 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 8).

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
2017	2018	
-	3,741	مسعرة :
-	3,741	أسهم ملكية
		المجموع
-	469,185	غير مسعرة :
-	428,984	أسهم ملكية
-	898,169	محافظ استثمارية
-	901,910	المجموع
		الإجمالي

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، قررت المجموعة إعادة تبويب إستثمارات بمبلغ 1,002,100 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7).

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إستثمارات في أسهم ملكية ومحافظ استثمارية والتي قامت المجموعة بتصنيفها بناء على نموذج الأعمال الأكثر صلة.

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2017	2018	
-	1,002,100	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (إيضاح 7)
-	(44,298)	استبعادات
-	(118,966)	المحول إلى عقارات استثمارية (إيضاح 11)*
-	(1,247)	التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 21)
-		التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن أثر تطبيق المعيار
-	64,321	الدولي للتقارير المالية 9 على الرصيد الإفتتاحي للأرباح
-	901,910	المرحلة
-		الرصيد في نهاية السنة

* خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 تم تصفية محفظة عقارية مدارة من قبل طرف ذي صلة، نتج عن التصفية اقتناء المجموعة لمجمع سكني في جمهورية مصر العربية، وعليه تم تصنيفه إلى عقارات استثمارية.

9. إقتناء شركات تابعة
في مارس 2017، قامت المجموعة باقتناء 25% من حصص ملكية شركة إنشاء الوطنية العقارية - ش.ش.و. كجزء من مقابل حصص ملكيتها البالغة 50% في شركة إنشاء القابضة - ش.م.ك. (قابضة).

بلغت قيمة حصص الملكية في إنشاء الوطنية العقارية - ش.ش.و. 358,631 دينار كويتي بناء على تقارير تقييم من مقيمين مستقلين في تاريخ استبعاد الشركة الزميلة - شركة إنشاء القابضة - ش.م.ك. (قابضة).

في 12 إبريل 2018، قامت المجموعة باقتناء الـ 75% المتبقية من حصص ملكية شركة إنشاء الوطنية العقارية - ش.ش.و. عن طريق التوصل لإتفاقية مع الشركة الأم الرئيسية - شركة أعيان للإجارة والإستثمار - ش.م.ك.ع.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، تم المحاسبة عن حصص ملكية الشركة التابعة بطريقة الاقتناء كما يلي:

مقابل الاقتناء (دينار كويتي)	نسبة الملكية	تاريخ الاقتناء	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة
1,140,745	100%	31 مارس 2018	عقاري	دولة الكويت	إنشاء الوطنية العقارية - شركة الشخص الواحد
1,140,745					

(أ) صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة التابعة كما في تاريخ الاقتناء:

31 مارس 2018	الموجودات :
182,248	نقد في البنوك
22,012	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,320,000	عقار استثماري (إيضاح 11)
1,524,260	مجموع الموجودات

3,016	المطلوبات :
1,521,244	دانون وأرصدة داننة أخرى
	صافي الموجودات كما في تاريخ الاقتناء

(ب) الربح الناتج من المساومة في الاقتناء:

المجموع	إجمالي مقابل الاقتناء
1,140,745	يضاف: القيمة العادلة لحصة الملكية السابقة في الشركة المقتناة كما في تاريخ الاقتناء
358,631	ناقصا: القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المقتناة
(1,521,244)	الربح الناتج من المساومة (إيضاح 21)
(21,868)	

(ج) صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الاقتناء:

المجموع
1,140,745
(182,248)
958,497

النقد المدفوع
ناقصاً: أرصدة النقد والنقد المعادل للشركة التابعة المقتناة كما في تاريخ الاقتناء
صافي النقد المستخدم في الاقتناء

10. استثمار في شركة زميلة
يتمثل الاستثمار في شركة زميلة مما يلي:

المبلغ		نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة الزميلة
2017	2018	2017	2018			
3,815,271	3,866,830	%50	%50	خدمات لوجستية	سلطنة عمان	الشركة العمانية اللوجستية المتكاملة - ش.م.ع. (مقفلة)

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2017	2018	
7,073,164	3,815,271	الرصيد في بداية السنة
(3,346,083)	-	استبعاد
138,432	32,633	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
(50,242)	18,926	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
3,815,271	3,866,830	الرصيد في نهاية السنة

بلغت حصة المجموعة من الالتزامات المحتملة الخاصة بالشركة الزميلة كما في 31 ديسمبر 2018، مبلغ 12,422 دينار كويتي (2017 : 11,573 دينار كويتي).

تم قياس حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة بناء على المعلومات المالية المراجعة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018.

إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي :

الشركة العمانية اللوجستية المتكاملة - ش.م.ع.م.		
2017	2018	
497,946	189,809	الموجودات:
2,108,588	1,721,344	نقد ونقد معادل
2,606,534	1,911,153	موجودات متداولة أخرى
8,886,616	8,765,137	إجمالي الموجودات المتداولة
11,493,150	10,676,290	الموجودات غير المتداولة
		إجمالي الموجودات
719,449	627,178	المطلوبات:
2,337,777	1,518,942	المطلوبات المالية
3,057,226	2,146,120	مطلوبات متداولة أخرى
1,021,886	785,309	إجمالي المطلوبات المتداولة
132,625	153,736	المطلوبات غير المتداولة
4,211,737	3,085,165	حصة غير مسيطرة
7,281,413	7,591,125	إجمالي المطلوبات
3,640,707	3,795,563	صافي الموجودات
61,742	(41,555)	الحصة في صافي موجودات الشركات الزميلة
3,702,449	3,754,008	إستبعادات بين الشركات
112,822	112,822	صافي الموجودات بعد الإستبعادات
3,815,271	3,866,830	الشهرة المتعلقة بالاستثمار في شركات زميلة
		القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر:

الشركة العمانية اللوجستية المتكاملة - ش.م.ع.م.		
2017	2018	
6,841,216	4,261,038	الإيرادات
(6,404,624)	(4,042,009)	مصاريف التشغيل
(69,108)	(63,788)	مصاريف تمويلية
(90,620)	(89,975)	حصص غير منسيطرة
276,864	65,266	صافي الربح
138,432	32,633	الحصة في نتائج أعمال الشركة الزميلة

11. عقارات استثمارية

المجموع	مجمع سكني	مجمعات تجارية	أرض فضاء	
8,609,102	-	5,559,102	3,050,000	في 1 يناير 2017
-	-	3,050,000	(3,050,000)	تحويلات
(394,946)	-	(394,946)	-	التغير في القيمة العادلة
134,847	-	134,847	-	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
8,349,003	-	8,349,003	-	في 31 ديسمبر 2017
2,750,000	-	2,750,000	-	إضافات
118,966	118,966	-	-	المحول من الموجودات المالية بالقيمة العادلة
682,000	-	682,000	-	من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 8)
1,320,000	-	1,320,000	-	التغير في القيمة العادلة
(2,115)	-	(2,115)	-	أثر تجميع شركة تابعة (إيضاح 9)
13,217,854	118,966	13,098,888	-	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
				في 31 ديسمبر 2018

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، قامت المجموعة بشراء مجمع تجاري مقابل مبلغ نقدي قدره 2,750,000 دينار كويتي، تم دفع منه مبلغ 2,300,000 دينار كويتي خلال السنة.

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللانحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام الأسس والأساليب المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

2018			أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	أسعار السوق المقارنة	مجمعات تجارية
3,247,039	-	3,247,039	التدفقات النقدية المخصومة	مجمعات تجارية
9,853,000	9,853,000	-	التدفقات النقدية المخصومة	مجمع سكني
117,815	117,815	-		الإجمالي
13,217,854	9,970,815	3,247,039		
2017			أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	أسعار السوق المقارنة	مجمعات تجارية
5,998,003	-	5,998,003	التدفقات النقدية المخصومة	مجمعات تجارية
2,351,000	2,351,000	-		الإجمالي
8,349,003	2,351,000	5,998,003		

- كما في 31 ديسمبر 2018، يوجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 6,847,039 دينار كويتي (2017 - 5,998,003 دينار كويتي) تم إقتناؤها بموجب عقود إيجار تمويلية ومسجلة باسم أحد البنوك المحلية ومؤسسة تمويلية أجنبية لحين سداد الأقساط التعاقدية كما هو مبين في إيضاح (13).

- تتضمن العقارات الاستثمارية عقار بقيمة عادلة 2,431,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017 - 2,351,000 دينار كويتي) مدار من قبل طرف ذي صلة.

- يوجد عقارات استثمارية مقامة على أراضي مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت لخمس سنوات تنتهي في 2019 و 2021 قابلة للتجديد لفترات مماثلة.

شركة سيرد القايفية - ش.م.ك.ج. وشركائها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

12. مستألك وعقارات ومعدات

المجموع	أثاث وديكورات	سيارات نقل	أجهزة ومعدات	عدد وأدوات	مباني	أرض
4,895,056	29,680	23,700	3,184,841	295,887	667,948	693,000
7,355	-	4,450	999	1,906	-	-
(5,000)	-	(5,000)	-	-	-	-
4,897,411	29,680	23,150	3,185,840	297,793	667,948	693,000
3,390	96	330	1,572	1,392	-	-
4,900,801	29,776	23,480	3,187,412	299,185	667,948	693,000
3,274,716	29,136	22,852	2,803,545	256,193	162,990	-
59,424	475	1,586	21,051	2,915	33,397	-
(4,999)	-	(4,999)	-	-	-	-
3,329,141	29,611	19,439	2,824,596	259,108	196,387	-
53,526	36	945	17,256	1,892	33,397	-
3,382,667	29,647	20,384	2,841,852	261,000	229,784	-
1,518,134	129	3,096	345,560	38,185	438,164	693,000
1,568,270	69	3,711	361,244	38,685	471,561	693,000

تم توزيع الاستهلاك المحصل على السنة كما يلي :

2017	2018
38,373	36,270
21,051	17,256
59,424	53,526

صافي القيمة الدفترية :
في 31 ديسمبر 2018
في 31 ديسمبر 2017

بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
تكلفة عمليات النقل والتأجير والصيانة

إن مبالغ المحموعة مقامة على أراضي مستأجرة من حكومة دولة الكويت، وتنتهي مدتها في 11 سبتمبر 2022.

13. دائنو إيجار تمويلي

2017	2018
2,966,058	3,161,559
(222,753)	(159,023)
2,743,305	3,002,536

إجمالي التزام الإيجار التمويلي
يطرح : تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفاة
القيمة الحالية لالتزام الإيجار التمويلي

والتي تتمثل في:

2017	2018
1,830,090	2,502,692
913,215	499,844
2,743,305	3,002,536

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول
القيمة الحالية لالتزام الإيجار التمويلي

في 30 يونيو 2018، قامت الشركة الأم بتجديد إتفاقية تأجير تمويلي مع بنك محلي لتمويل شراء واقتناء حق إنتفاع قسيمة صناعية تقع في منطقة الشويخ الثالثة الصناعية، قطعة رقم (د)، قسيمة رقم (165)، مقابل دفعات إيجارية سنوية، تستحق الدفعة الأولى في 30 يونيو 2019. يتم تجديد إتفاقية التأجير التمويلي سنويا حتى سداد كامل مطلوبات التأجير التمويلي، مع خيار الشراء عند سداد كامل الأقساط التعاقدية.

إن الأصل المؤجر مسجل باسم البنك الدائن لحين سداد الأقساط التعاقدية.

في 8 نوفمبر 2015، قامت الشركة التابعة - شركة تكاتف العقارية - ش.م.م. بالدخول في إتفاقية تأجير تمويلي مع مؤسسة مالية أجنبية لتمويل شراء واقتناء قطعة أرض والمبنى الإداري المقام عليها الواقعان في مدينة القاهرة الجديدة - قطعة رقم 211 - القطاع الثاني في جمهورية مصر العربية مقابل 21 دفعة إيجارية ربع سنوية يستحق آخرها بتاريخ 15 نوفمبر 2020، مع خيار الشراء عند سداد كامل الأقساط التعاقدية. إن تلك الموجودات مسجلة باسم أحد المؤسسات الأجنبية لحين سداد الأقساط التعاقدية. يتحمل التأجير التمويلي معدل تكلفة بواقع 7.727% فوق سعر الليبور سنويا.

14. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018
84,657	46,138
2,263	-
220,096	47,397
189,014	156,392
147,373	146,192
134,847	526,073
47,918	47,904
17,413	15,509
48,062	46,099
19,286	18,959
30,000	30,000
156,523	348,500
1,097,452	1,429,163

دائنون تجاريون (أ)
موظفون دائنون
دفعات مقدمة من العملاء
مصروفات مستحقة
إجازات موظفين مستحقة
دائنو توزيعات
تأمينات للغير
المستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
المستحق عن ضريبة دعم العمالة الوطنية
المستحق عن الزكاة
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
دائنون آخرون

(أ) إن أرصدة الدائنين التجاريين لا تحمل فوائد ويتم سدادها خلال متوسط فترة 90 يوم .

15. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2017	2018
318,081	369,876
57,659	71,542
(5,864)	(11,729)
369,876	429,689

الرصيد في بداية السنة
المحمل على السنة
المدفوع خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

16. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 163,692,769 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد بمبلغ 16,369,277 دينار كويتي (2017) - 163,692,769 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد بمبلغ 16,369,277 دينار كويتي) وجميع الأسهم نقدية وعينية (النقدي منها مبلغ 13,096,328 دينار كويتي والعيني منها 3,272,949 دينار كويتي) .

17. احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

18. احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة مئوية من ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم بناء على إقتراح مجلس الإدارة. لعدم إقتراح مجلس الإدارة تحويل نسبة مئوية لحساب الإحتياطي الإختياري لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإختياري.

19. أسهم خزانة

2017	2018	
-	7,804,455	عدد الأسهم
-	4.77%	نسبة الملكية
-	569,725	القيمة السوقية (دينار كويتي)
-	476,135	التكلفة (دينار كويتي)

20. مصاريف عمومية وإدارية

2017	2018	
557,187	506,434	تكاليف موظفين
12,270	13,070	إيجار
163,893	168,796	مصاريف أخرى
733,350	688,300	

21. صافي أرباح إستثمارات

2017	2018	
-	21,868	الربح الناتج من المساومة (إيضاح 9)
48,705	77,923	أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(1,247)	خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
9,750	49,876	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 8)
58,455	148,420	إيرادات توزيعات أرباح

22. إيرادات أخرى

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، قامت الشركة الأم ببيع موجودات أخرى مصنفة ضمن مدينون آخرون بقيمة دفترية 637,336 دينار كويتي مقابل مبلغ 935,175 دينار كويتي، نتج عنها ربح بمبلغ 297,839 دينار كويتي، والذي هو جزء من إجمالي الإيرادات الأخرى المسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

23. ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

تحتسب ربحية السهم الأساسية بقسمة ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ليس هناك أسهم عادية مخفضة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لاحتساب ربحية السهم الأساسية بناء على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة هي كما يلي:

2017	2018	
1,844,099	1,668,373	ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم
سهم	سهم	عدد الأسهم القائمة:
163,692,769	163,692,769	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
-	(1,670,706)	ناقصا: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزانة
163,692,769	162,022,063	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
11.27	10.30	

24. توزيعات نقدية مقترحة من مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 فبراير 2019، بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس للسهم، أي ما يعادل مبلغ 818,464 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5% من الأسهم المصدرة باستخدام أسهم الخزانة. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 22 أبريل 2018، على توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس للسهم، أي ما يعادل مبلغ 818,464 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (818,464 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016).

25. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس إدارة الشركة الأم في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 فبراير 2019، توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 30,000 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. إن تلك المكافأة خاضعة لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم عند انعقادها.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة المقارنة بمبلغ 30,000 دينار كويتي قد تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 22 أبريل 2018.

26. المطالبات القضائية

توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من المجموعة ضد الغير ومن الغير ضد المجموعة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وعليه، لم تقم المجموعة بتقدير مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظرا لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ التقرير.

27. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، الودائع الاستثمارية، المدينين، مستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، داننو إيجار تمويلي، الدائنين والمستحق إلى أطراف ذات صلة، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حاليا مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل الفائدة.

2018			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الزيادة (النقص) في معدل العائد	
± 15,013	3,002,536	± 0.5%	داننو إيجار تمويلي
2017			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الزيادة (النقص) في معدل العائد	
± 20,000	4,000,000	± 0.5%	الودائع الاستثمارية
± 13,717	2,743,305	± 0.5%	داننو إيجار تمويلي

مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض للمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد والنقد المعادل، الودائع الاستثمارية، المدينين والمستحق من طرف ذي صلة. إن أرصدة البنوك والودائع الاستثمارية للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

مديون تجاريون

تطبق المجموعة النموذج المبسط لقيد خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لجميع المدينين التجاريين، حيث أن هذه البنود ليس لها عنصر تمويل جوهري. ولقياس خسائر الائتمان المتوقعة، فقد تم تقييم المدينين التجاريين على أساس مجمع على التوالي وتجميعها استناداً إلى سمات مخاطر الائتمان المشتركة وعدد أيام التأخير.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج تقادم العملاء على مدى الـ 3 سنوات قبل 31 ديسمبر 2018 و 1 يناير 2018 على التوالي، والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة التقرير.

يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع استردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في ترتيبات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع استرداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنها تعتبر إئتمان انخفضت قيمته.

وعلى هذا الأساس، فإن خسائر الائتمان المتوقعة للمدينين التجاريين كما في 31 ديسمبر 2018 و 1 يناير 2018 تم تحديدها كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2018:

الإجمالي	أكثر من 365 يوماً	365-181 يوماً	180-91 يوماً	90-0 يوماً	
-	5.395%	5.52%	1.34%	0.463%	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
704,854	64,443	201,452	194,444	244,515	إجمالي القيمة الدفترية
18,324	3,477	11,121	2,595	1,131	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الائتمان

كما في 1 يناير 2018:

الإجمالي	أكثر من 365 يوماً	365-181 يوماً	180-91 يوماً	90-0 يوماً	
-	-	3.02%	0.8569%	0.3512%	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
668,367	-	89,424	100,360	478,583	إجمالي القيمة الدفترية
5,243	-	2,701	860	1,682	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الائتمان

نقد لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل

إن النقد لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. إن النقد والودائع قصيرة الأجل للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدي.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، الودائع قصيرة الأجل، الودائع الاستثمارية، والمدينون، والمستحق من طرف ذي صلة.

مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

2018	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع			
± 122,150	± 768	± 5.00%	جنية مصري
± 118,638	± 25,060	± 5.00%	ريال عماني
-	± 1,019	± 5.00%	دولار أمريكي
-	± 765	± 5.00%	درهم اماراتي
± 240,788	± 27,612		الإجمالي

2017			
الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
± 104,849	± 734	± 5.00%	جنية مصري
± 32,532	-	± 5.00%	ريال عماني
-	± 1,025	± 5.00%	دولار أمريكي
± 1,760	-	± 5.00%	درهم اماراتي
± 139,141	± 1,759		الإجمالي

مخاطر السيولة :

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعمالها بشكل دوري، وتستثمر في ودائع بنكية أو الإستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

2018			
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهرا	
3,002,536	499,844	2,502,692	دائنو إيجار تمويلي
1,429,163	-	1,429,163	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
655	-	655	مستحق إلى طرف ذي صلة
4,432,354	499,844	3,932,510	المجموع
2017			
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهرا	
2,743,305	913,215	1,830,090	دائنو إيجار تمويلي
1,097,452	-	1,097,452	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
700	-	700	مستحق إلى طرف ذي صلة
3,841,457	913,215	2,928,242	المجموع

مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الإستثمارية ومراقبتها بشكل مستمر.

28. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات غير المالية كالعقارات الإستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية :

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2018			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
901,910	428,984	469,185	3,741
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
2017			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
667,409	-	662,421	4,988
موجودات مالية متاحة للبيع			

لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم تحويلات ما بين مستويات قياس القيمة العادلة خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإقرار بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

لقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح رقم (11).

29. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية. وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوماً على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصاً النقد والنقد المعادل. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

30. معلومات القطاعات

إن أنشطة المجموعة تتمثل في نشاط النقل والتأجير، نشاط الاستثمار، ونشاط صناعة هيكل السيارات.

لأغراض تحليل الأنشطة الرئيسية قامت إدارة المجموعة بتصنيف أنشطة المجموعة كالآتي:

قطاع النقل والتأجير والصيانة : يتمثل في نقل البضائع وتأجير واستئجار وسائل النقل وصيانة سيارات الغير .

قطاع صناعة هيكل السيارات : تتمثل في تصنيع هيكل السيارات واستيرادها وتسويقها وتصديرها .

قطاع الاستثمار : يتمثل في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر واستثمارات عقارية .

أ - تحليل القطاعات حسب الأنشطة

يوجد معاملات متبادلة بين الأنشطة، إن هذه الأقسام هي الأقسام التي تقوم عليه المجموعة بعرض معلومات أنشطتها الرئيسية، وذلك كما يلي :

2018		2017	
المجموع	قطاع الاستثمار	قطاع صناعة هيكل السيارات	قطاع النقل والتأجير والصيانة
4,427,963	2,517,199	1,113,226	797,538
(2,718,152)	(961,856)	(1,083,345)	(672,951)
1,709,811	1,555,343	29,881	124,587
المجموع	استثمارات	قطاع الاستثمار	قطاع صناعة هيكل السيارات
25,038,513	(9,566,401)	29,180,119	2,215,892
(4,862,043)	3,092,046	(7,239,734)	(415,899)
المجموع	قطاع الاستثمار	قطاع صناعة هيكل السيارات	قطاع النقل والتأجير والصيانة
5,502,930	3,137,466	1,429,620	935,844
(3,653,404)	(1,639,315)	(1,288,007)	(726,082)
1,849,526	1,498,151	141,613	209,762
المجموع	استثمارات	قطاع الاستثمار	قطاع صناعة هيكل السيارات
23,937,989	(7,747,265)	26,020,617	2,513,237
(4,211,333)	1,915,806	(5,197,938)	(690,965)
مجموع موجودات القطاع	مجموع موجودات القطاع	مجموع الإيرادات	مجموع التكاليف
3,151,400	3,151,400	3,151,400	3,151,400
مجموع مطلوبات القطاع	مجموع مطلوبات القطاع	ربح السنة	ربح السنة
(238,236)	(238,236)	(238,236)	(238,236)

شركة ميرد القابضة - ش.م.ك.ع. وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

ب - تحليل القطاعات جغرافياً
قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها طبقاً للقطاعات الجغرافية وذلك كما يلي :

		2018					2017				
المجموع	تحويلات واستثمارات	مجموع القطاعات	أفريقيا	دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي	مجموع الإيرادات	المجموع	تحويلات واستثمارات	مجموع القطاعات	أفريقيا	دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي	مجموع الإيرادات
4,427,963	(710,441)	5,138,404	494,217	4,644,187	مجموع الإيرادات	5,502,930	(723,712)	6,226,642	462,329	5,764,313	مجموع الإيرادات
25,038,513	(9,566,401)	34,604,914	3,484,245	31,120,669	مجموع موجودات القطاعات	23,937,989	(7,747,265)	31,685,254	3,367,070	28,318,184	مجموع موجودات القطاعات
(4,862,043)	3,092,046	(7,954,089)	(1,987,947)	(5,966,142)	مجموع مطلوبات القطاعات	(4,211,333)	1,915,806	(6,127,139)	(2,213,696)	(3,913,443)	مجموع مطلوبات القطاعات